



منظومة الحوكمة في بيت التمويل الكويتي (الكويت)



جدول المحتويات

1. التعريفات 2
2. المقدمة 4
3. المحور الأول: المنظومة الشرعية 8
4. المحور الثاني: مجلس الإدارة 8
5. المحور الثالث: القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة 16
6. المحور الرابع: الإدارة التنفيذية العليا 18
7. المحور الخامس: ضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر 19
8. المحور السادس: نظم وسياسات منح المكافآت 22
9. المحور السابع: الإفصاح والشفافية 23
10. المحور الثامن: الهيكل التنظيمي لمجموعة بيت التمويل الكويتي 24
11. المحور التاسع: حماية حقوق المساهمين 24
12. المحور العاشر: حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح 25

التعريفات:

البنك:	بيت التمويل الكويتي.
مجلس الإدارة:	مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي.
الهيئة الشرعية:	هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي.
البنك المركزي:	بنك الكويت المركزي.
هيئة أسواق المال:	هيئة أسواق المال في دولة الكويت.
دورة مجلس الإدارة:	مدة العضوية التي حددت بثلاث سنوات وفق القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.
مجموعة بيت التمويل الكويتي:	مجموعة بيت التمويل الكويتي وتتضمن بيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة.
الشركة الأم:	الشركة (الكيان) التي لها منشأة تابعة أو أكثر.
الشركة التابعة:	الشركة التي يجري التحكم بها من قبل الشركة الأم. وهي الشركة التي تملك بها الشركة الأم نسبة تزيد على 50% من رأس مالها أو يكون لديها السيطرة الفعلية عليها.
المساهم الرئيسي:	الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأس مال الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر.
المكافآت المالية:	يقصد بالمكافآت المالية الرواتب والأجور والبدلات وما في حكمها، والمكافآت الدورية أو السنوية المرتبطة بالأداء والخطط التحفيزية قصيرة أو طويلة الأجل، وأي مزايا عينية أخرى بما في ذلك نظم خيار شراء الأسهم.
التنظيم المؤسسي:	تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين وأصحاب المصالح.
الانضباط المؤسسي:	الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من مجلس الإدارة بهدف تطبيق الحوكمة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.
المساهمون:	أي شخص طبيعي أو اعتباري يملك قانوناً حصة من الأسهم في الشركة.
أصحاب المصالح:	الأشخاص الذين لهم مصلحة مع الشركة مثل العاملين والدائنين والموردين والعملاء والوكلاء والمودعين ومقدمي الخدمات للشركات.
عضو مجلس إدارة:	الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري الذي يتم اختياره لشغل عضوية مجلس إدارة الشركة.
عضو مجلس إداره غير تنفيذي:	العضو الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، ولا يتقاضى راتباً من الشركة كما لا تعتبر المكافآت التي يتقاضاها كعضو مجلس إدارة راتباً.

هو العضو الذي لا يكون واقعاً تحت تأثير أي عامل قد يحد من قدرته على النظر في أمور الشركة ومناقشتها واتخاذ قرار بشأنها بتجرد وموضوعية لمصلحة البنك، مع مراعاة الشروط الواردة في تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.	عضو مجلس الإدارة المستقل:
القرارات التي قد تؤثر فيها المصلحة الشخصية للفرد أو أحد الأطراف المرتبطة به بشكل سلبي على مصلحة البنك.	تعارض المصالح:
هيكل ملكيات الشركات التابعة التي تساهم بها الشركة.	هيكل المجموعة:
يتم تعريفهم وفق ما ورد في معيار المحاسبة الدولي رقم (24) وما يطرأ عليه من تعديلات.	الأطراف ذات العلاقة:
الشخص المعين من قبل مجلس الإدارة من بين موظفي الشركة ليقوم بمهمة تدوين وتسجيل وحفظ جميع محاضر الاجتماعات، وأية مهام أخرى توكل إليه من قبل مجلس الإدارة في هذا الشأن.	أمين سر مجلس الإدارة:
مجموعة من الأشخاص الذين يمثلون الإدارة التنفيذية العليا للبنك من شاغلي أعلى منصب في كل قطاع وهم الرئيس التنفيذي للمجموعة ونوابه ومساعدوه ممن يتبعونه بشكل مباشر ويتم تعيينهم من قبل مجلس الإدارة، ويقومون بالأعمال المهمة والمرتبطة بطبيعة نشاط البنك، ويتولون مسؤولية تنفيذ السياسات والإجراءات المحددة من قبل مجلس الإدارة مع التركيز على الرؤية الشاملة للبنك.	الإدارة التنفيذية العليا:
هيئة مستقلة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات المصرفية الإسلامية، تقوم بالإشراف على معاملات وأنشطة ومنتجات البنك والتأكد من أنها متفقة مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية.	هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:
الالتزام بمشاركة المعلومات مع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب وفق ما تفرضه القوانين وتعليمات الجهات الرقابية.	الإفصاح والشفافية:
عدد كبير من الكيانات القانونية ينتج عنها تداخل قانوني بين هذه الكيانات وتداخل العمليات فيما بينها، مما يؤدي إلى صعوبة التعرف على مخاطر كل كيان وكذلك مخاطر المجموعة ككل وإلى صعوبة الإشراف والرقابة عليها.	الهيكل المعقدة:

المقدمة

يلتزم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في بيت التمويل الكويتي - "البنك" بقواعد حوكمة وفق أحدث وأفضل المعايير العالمية، بالإضافة إلى تعليمات كل من البنك المركزي وهيئة أسواق المال، وذلك لتعزيز النزاهة والحفاظ على أعلى مستوى من الكفاءة والسلوك الأخلاقي في ممارسة كافة أنشطة البنك.

وتعرف الحوكمة بأنها مجموعة من النظم والهيكل التنظيمية والعمليات والسياسات التي تحقق الانضباط المؤسسي وفقاً للمعايير والمبادئ العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للبنك، بحيث تأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

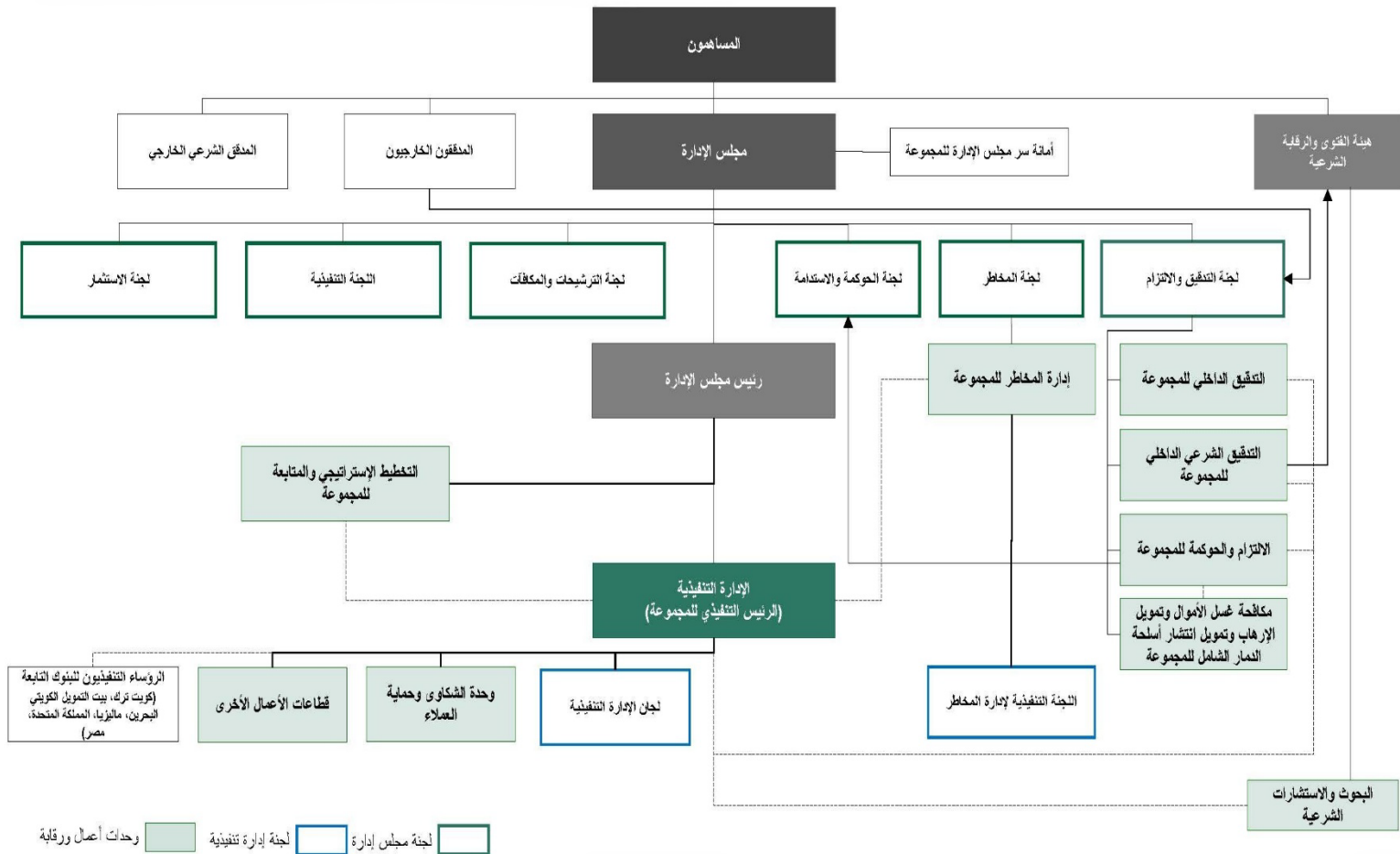
كما تعرف حوكمة البنوك بأنها الطريقة التي يتم بها تنظيم شئون وأعمال البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارات التنفيذية العليا بها، والتي تحدد المنظومة التي يتم من خلالها وضع أهداف واستراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية وكيفية تحقيق الأهداف ومراقبة الأداء، وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات وأساليب ومستويات اتخاذ القرارات بما يحقق مبدأ المساءلة، مع مراعاة حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وحماية حقوق المودعين، وما يتطلب ذلك من ضرورة التطوير الكمي والنوعي المستمر في نظم قوية لإدارة المخاطر الكلية والوظائف الرقابية لحماية أمن وسلامة عمل البنك بما يعزز الثقة العامة في النظام المصرفي والمحافظة على الاستقرار المالي.

تهدف الحوكمة في بيت التمويل الكويتي إلى تحقيق ما يلي:

- **التنظيم المؤسسي:** تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين وأصحاب المصالح.
- **تعزيز الشفافية:** الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب حسب تعليمات الجهات الرقابية.
- **المسؤولية:** تحديد مسؤوليات جميع المستويات الإدارية بصورة واضحة لتلافي تداخل الاختصاصات والصلاحيات.
- **العدالة والمساواة:** القيام بالأعمال بصورة عادلة ومحايدة لكافة الأطراف ذات العلاقة.

ويدرك بيت التمويل الكويتي أن الحوكمة تؤدي أدواراً مهمة في كافة أعمال البنك ولاسيما في تطبيق الاستدامة، حيث يولي مجلس الإدارة أهمية بالغة بتعزيز معايير الاستدامة على جميع المستويات البيئية والمجتمعية والحوكمة؛ حيث يمثل إطار العمل الخاص بالبنك أساس توجهنا الاستراتيجي لتضمين الاستدامة كجزء من ممارسات أعمالنا وإدارة قضايانا المادية وفقاً للمعايير العالمية والاحتياجات الوطنية.

الهيكل التنظيمي لبيت التمويل الكويتي



لجنة مجلس إدارة: لجنة إدارة تنفيذية: وحدات أعمال ورقابة:

المحور الأول: المنظومة الشرعية

تتفرد المصارف الإسلامية بالتزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأعمال والأنشطة التي تمارسها، ويعتبر هذا من أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية. وللتأكد من الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية، تفرض الأنظمة والتعليمات والقوانين المصرفية في دولة الكويت تشكيل هيئات للفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بحيث تتولى مسؤولية التأكد من أن جميع أعمال تلك المصارف تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتقوم تلك الهيئات بإبداء الرأي الشرعي حول الأنشطة والمنتجات والخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية، وتقدم الحلول والبدائل للمنتجات والأنشطة محل الملاحظات الشرعية.

ولقد قام البنك المركزي في ديسمبر 2016 بإصدار تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، والتي جاءت نتيجة لتطور عمل المصارف الإسلامية وصناعة الاقتصاد الإسلامي، مما تطلب القيام بتطوير تعليمات البنك المركزي لإحكام ضوابط الرقابة الشرعية وحوكمتها.

وجديراً بالذكر فإن لدى بيت التمويل الكويتي منظومة للرقابة الشرعية تتناسب مع طبيعة أعماله. وتتكون تلك المنظومة من:



1. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

- تحتل هذه الهيئة موقعاً متميزاً في الهيكل التنظيمي لبيت التمويل الكويتي، ويتم تعيين أعضائها بموجب توصية يرفعها مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة سنوياً، وتتألف الهيئة من خمسة أعضاء كحد أدنى.
- تتلخص مهام الهيئة فيما يلي:
- التثبت من شرعية معاملات وعقود بيت التمويل الكويتي، وذلك من خلال الاطلاع على التقارير الدورية والنهائية التي ترفعها إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عن سير العمل وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة. وفي حال وجود مخالفات أو انحرافات تقوم الهيئة بطلب تصحيح وتعديل العمليات التي أبرمت، وتسوية الالتزامات والحقوق طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
 - التحقق من التزام الإدارة التنفيذية العليا في بيت التمويل الكويتي بعرض جميع المعاملات على الهيئة.

- التأكد من حساب الزكاة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في الأحوال التي تتطلب ذلك وفقاً للنظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي.
 - إصدار القرارات والفتاوى الشرعية في المعاملات التي تحال إليها من مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا أو إدارة البحوث والاستشارات الشرعية.
 - إعداد تقرير سنوي عن أعمال بيت التمويل الكويتي ورفعته للجمعية العامة لبيان مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته المنفذة في ضوء ما قامت به إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من أعمال التدقيق، وما تم عرضه من حالات، وما جرى بيانه من آراء في معاملات البنك المنفذة حسب اللوائح والتعليمات المطبقة. ويتم عرض هذا التقرير ضمن التقرير السنوي للبنك في اجتماعات الجمعية العامة العادية.
- وتعقد الهيئة الشرعية اجتماعاتها في مقر بيت التمويل الكويتي بصفة دورية، ولا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة، كما يجوز لها عقد اجتماعاتها خارج مقر البنك.

2. إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة:

تتميز هذه الإدارة بوضع تنظيمي يحقق لها أعلى درجات الاستقلالية والموضوعية في مهامها، حيث تتبع الإدارة من الناحية الفنية هيئة الشرعية، ومن الناحية الإدارية رئيس مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والالتزام، وذلك لتمكينها من القيام بأعمالها دون أي قيود. وتعرض الإدارة التنفيذية الأسماء المرشحة لوظيفة رئيس التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة على هيئة الرقابة الشرعية لإبداء الرأي، ويتم التعيين بقرار من رئيس مجلس الإدارة. ويقوم رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة برفع تقاريره لكل من الهيئة الشرعية ولجنة التدقيق والالتزام يبين فيها مدى التزام بيت التمويل الكويتي بقرارات الهيئة الشرعية.

كما تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بدور رئيسي في التأكد من مدى التزام جميع قطاعات وإدارات البنك بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال التدقيق على العقود والمنتجات والخدمات والأنشطة التي يقوم بها البنك، والتأكد من أنها تتوافق مع الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية.

3. إدارة البحوث والاستشارات الشرعية:

تقوم هذه الإدارة بإعداد البحوث وتطوير المنتجات والخدمات المقدمة من بيت التمويل الكويتي، وتقديم الدعم الفني والاستشارات للإدارة التنفيذية العليا وتسيير الأعمال اليومية للإدارات المختلفة وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومساعدة الهيئة الشرعية في القيام بأعمالها. وتقوم إدارة البحوث والاستشارات الشرعية بإعداد الدراسات الشرعية حول المنتجات والخدمات والأنشطة التي يقوم بها البنك وعرضها على الهيئة الشرعية للحصول على الموافقة النهائية. كما تقوم بدراسة المنتجات والخدمات والأنشطة محل الملاحظات الشرعية وتقديم الحلول والبدائل المناسبة لها، ورفعها إلى الهيئة الشرعية للحصول على الاعتماد الشرعي. كما أنها تشرف على تنظيم البرامج والدورات التدريبية الشرعية وبرامج نشر الوعي الشرعي بين الموظفين في البنك.

4. أمانة سر هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

تتولى أمانة السر مسؤولية الإعداد والتحضير لاجتماعات الهيئة الشرعية في البنك، ومتابعة تبليغ قراراتها للقطاعات والإدارات المعنية واستقبال الأسئلة والاستفسارات من الإدارات المختلفة حول الأمور الشرعية المتعلقة بالأعمال والأنشطة التي تقوم بها وتحديد ما يتم عرضه منها على الهيئة الشرعية للحصول على الرأي الشرعي. وتقوم الهيئة بتعيين أمين سر لها من بين موظفي إداره البحوث والاستشارات الشرعية.

5. مكتب التدقيق الشرعي الخارجي:

هو مؤسسة مستقلة تختص بالتدقيق على معاملات بيتك للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى الهيئة الشرعية. يتم تعيين ذلك المكتب من قبل الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الإدارة، ويقوم مكتب التدقيق الشرعي الخارجي برفع تقاريره إلى الجمعية العامة للبنك سنوياً مع تقديم نسخة من تلك التقارير إلى الهيئة الشرعية.

المحور الثاني: مجلس الإدارة

1. تشكيل مجلس الإدارة:

يتكون مجلس الإدارة من أربعة عشر عضواً منهم أربعة أعضاء مستقلين، وتنتخب الجمعية العامة العادية جميع الأعضاء بالاقتراع السري وتكون مدة العضوية في مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتنتهي مدة عضوية العضو المستقل بانتهاء دورة مجلس الإدارة التي تم اختياره لها، ويجوز للجمعية العامة العادية اختياره لدورة أخرى واحدة فقط مع مراعاة ما هو مقرر في قانون الشركات وتعديلاته وتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة. وينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً له ونائباً للرئيس لمدة ثلاث سنوات.

2. المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة:

- وضع الأهداف الاستراتيجية واستراتيجية المخاطر للبنك وكل ما يتعلق بأنظمة الحوكمة والتأكد من سلامة تطبيقها، بالإضافة إلى مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا.
- الإشراف على عمليات بيت التمويل الكويتي وسلامته المالية، ويتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي وهيئة أسواق المال وكافة القوانين الأخرى ذات العلاقة، ويعمل على المحافظة على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح، ويتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف ضمن إطار القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والسياسات الداخلية، مع الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- يتأكد منظومة الحوكمة تساعد على الإشراف الفعّال على البنك وشركاته التابعة، مع الأخذ بالاعتبار طبيعة ووزن وتداخل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المجموعة.

- يتأكد من مراجعة المعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة والتحقق من سلامة هذه المعاملات.
- تحديد نزعة المخاطر وتحمل البنك لها ومراجعتها بشكل سنوي، واعتماد سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر ونطاق عملها للتأكد من التطبيق الأمثل للسيطرة على المخاطر بما في ذلك مخاطر تفويض الصلاحيات والموافقة على الائتمان وأعمال الخزينة والاستثمارات المختلفة وعلى وجه العموم كافة المخاطر المحتملة بما في ذلك مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم الدعم الكافي لرئيس المخاطر بما يوفر له الفاعلية في تنظيم وعمل الإدارة.
- يتأكد من توافر سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة التي يقوم بها البنك، وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من اشتغالها على ما يطرأ من تعديلات أو تغييرات على القوانين والتعليمات وما يتعلق بالبنك من أمور أخرى.
- قام مجلس الإدارة بتحديد مسؤوليات وواجبات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كتابياً بحيث لا تتعارض مع القوانين والتعليمات الجهات الرقابية.
- تعيين الرئيس التنفيذي للبنك، ونوابه ومساعديه، والرئيس التنفيذي للبنك الكويت ورؤساء إدارات التدقيق الداخلي والالتزام والمالية والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة، وتعيين أو ترشيح ممثلي البنك في الشركات التابعة وتلك التي تمتلك فيها الشركات التابعة حصصاً مؤثرة، وتعيين الرؤساء التنفيذيين لتلك الشركات.
- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا للتحقق من قيامها بالدور المنوط بها في إطار تحقيق البنك لأهدافه وأغراضه، والتحقق من تطبيق القرارات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- مراقبة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة التنفيذية العليا للتأكد من أنها تتسق مع الاستراتيجية والسياسات التي أقرها وبصفة خاصة ما يتعلق بالمخاطر المسموح بها (نزعة البنك في تحمل المخاطر).
- وضع معايير أداء للإدارة التنفيذية العليا تتناسب مع أهداف واستراتيجية البنك وسلامة مركزه المالي ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية العليا وفق هذه المعايير.
- تفويض الإدارة التنفيذية العليا في البنك بتولي عمليات الأعمال اليومية للبنك وتحديد الصلاحيات وخطوط الاتصال للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية، وبما يحقق الرقابة الثنائية ومبدأ الفصل بين المسؤوليات.
- الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وينبغي ألا تربط بينهما أية صلة قرابة من الدرجة الأولى أو أي صلة أو علاقة من شأنها أن تؤثر على استقلالية قرارات أي منهما.

3. دور رئيس مجلس الإدارة:

- يقوم رئيس مجلس الإدارة بدور مهم من حيث المحافظة على حسن سير أعمال مجلس الإدارة، والمحافظة على الثقة المتبادلة فيما بين الأعضاء، والتأكد من أن مجلس الإدارة يتخذ قراراته استناداً لأسس ومعلومات سليمة، وكذلك تشجيع النقاش الفعال وتبادل وجهات النظر داخل مجلس الإدارة، والتأكد من وصول المعلومات إلى أعضاء مجلس الإدارة في الوقت المناسب.
- يقوم رئيس مجلس الإدارة بدور رئيسي في المحافظة على علاقة بناءة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، والتأكد من تطبيق أنظمة حوكمة سليمة لدى البنك.

4. تنظيم أعمال مجلس الإدارة:

- يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بصفة منتظمة بحيث لا يقل عددها عن 6 اجتماعات سنوياً، وألا يقل عن اجتماع واحد كل ربع سنة، وتكون القرارات المتخذة والمدونة في محاضر الاجتماعات إلزامية وتصبح جزءاً من سجلات البنك.
- يقوم رئيس مجلس الإدارة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية العليا بشأن المواضيع المهمة والمقترح إدراجها ضمن جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة.
- يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة ببيانات ومعلومات وافية بشأن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس وذلك قبل مدة كافية من اجتماعات مجلس الإدارة لدراستها قبل اتخاذ القرارات المناسبة.
- قام مجلس الإدارة باعتماد مصفوفة صلاحيات حدد فيها جميع العمليات المصرفية وغيرها التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة (بما في ذلك على سبيل المثال صلاحية مجلس الإدارة بمنح القروض التي تزيد عن مبلغ معين، وصلاحياته بخصوص التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وأي عمليات مصرفية أخرى تكون ضمن اختصاصات مجلس الإدارة).
- يجوز لمجلس الإدارة، أو أي من اللجان المنبثقة عنه، إذا ما اقتضت الحاجة، الاستعانة بالخبراء والمستشارين من جهات خارجية للاستفادة من آرائهم عند القيام بالمهام الموكلة إليهم.

5. أمين سر مجلس الإدارة:

- يعين مجلس الإدارة أمين سر مجلس الإدارة ويحدد مهامه واختصاصاته ومسؤولياته كتابياً وفقاً للسياسات المتبعة. ويُحدد رئيس مجلس الإدارة الشخص الذي يحل محل أمين سر مجلس الإدارة في حال غيابه، ويختص المجلس بتعيين أمين سر مجلس الإدارة أو تنحيته، وتشمل مهام أمين السر ما يلي:

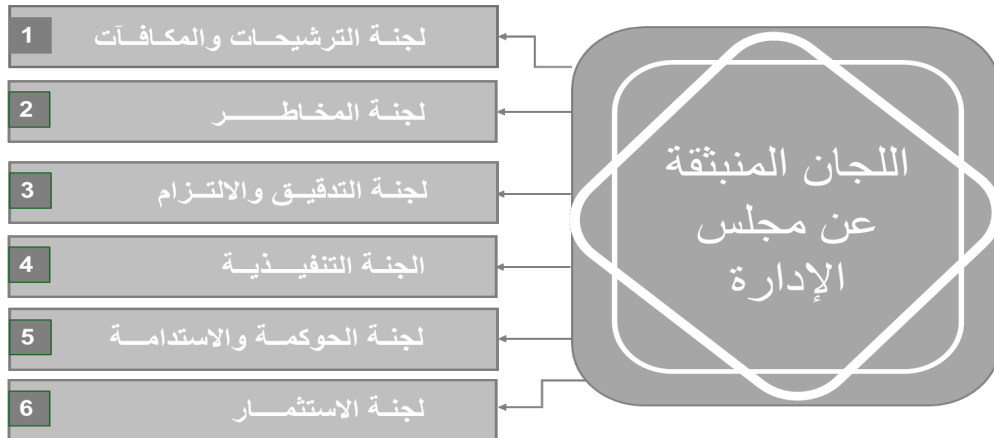
- تنظيم وتنسيق الدعوات لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وتزويد الأعضاء بالمعلومات قبل وقت كافٍ من مواعيد الاجتماعات.

- يقوم أمين سر مجلس الإدارة بتدوين مناقشات مجلس الإدارة واقتراحات الأعضاء ونتائج التصويت على القرارات التي تتم خلال الاجتماعات.
- إعداد محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بالتنسيق مع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتوقيعها من جميع الأعضاء الحاضرين مع حفظها في سجلات البنك.
- الالتزام بجميع المتطلبات القانونية فيما يتعلق بشؤون مجلس الإدارة.
- تنفيذ أي تعليمات صادرة عن مجلس الإدارة.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة في بداية كل دورة، والمحددة بثلاث سنوات، بتشكيل لجان منبثقة عنه وذلك بغرض مساعدته في تأدية مهامه بشكل فعال وتحسين رقابته على العمليات المهمة في بيت التمويل الكويتي. كما يقوم مجلس الإدارة بتعيين رؤساء تلك اللجان والتأكد من أن تشكيل تلك اللجان يضم عددًا كافيًا من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وأعضاء مستقلين. وتستمر هذه اللجان باستمرار مجلس الإدارة على ألا يقل عدد الأعضاء في كل لجنة عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، وعلى أن يتراأس عضو مستقل اللجان التالية: لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المخاطر ولجنة التدقيق والالتزام. ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أي من اللجان التالية: لجنة التدقيق والالتزام ولجنة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يكون لكل لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة ميثاق داخلي يتم مراجعته بشكل دوري يبين مهامها ونطاق عملها ودورية اجتماعاتها وآلية إعداد التقارير ودورية رفعها إلى مجلس الإدارة في ضوء طبيعة مهام كل لجنة، علماً أن وجود هذه اللجان لا يعني مجلس الإدارة من تحمل المسؤولية النهائية عن جميع الأمور المتعلقة بالبنك.



أ. لجنة الترشيحات والمكافآت:

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بترشيح الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه ومساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة نظم المكافآت قصيرة وطويلة الأجل والتوصية لمجلس الإدارة بمكافآت أعضائه لاعتمادها وذلك بما يتماشى مع القوانين المنظمة والنظام الأساسي للبنك وأفضل الممارسات الدولية.

وتشمل أهم مهام اللجنة ما يلي:

- رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الترشيح لعضوية مجلس الإدارة وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي بشأن ضوابط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، ويشمل ذلك التحقق من المتطلبات اللازمة للتأكد من استقلالية العضو المستقل.
- إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، وإعداد وصف للقدرة والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، مع إجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها بما يتفق مع مصلحة البنك.
- إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو على حدة، بحيث يشمل هذا التقييم ما يتمتع به الأعضاء من خبرة ومعرفة وصفات قيادية وتقييم صلاحياتهم وسلطاتهم.
- توفير معلومات وملخصات حول بعض المواضيع الهامة عن البنك ورفع التقارير والمعلومات إلى مجلس الإدارة بالإضافة إلى التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة على اطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي. وتحقيقاً لذلك يتعين على مجلس الإدارة وضع نظام لتشجيع أعضائه على حضور الندوات والمناسبات التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية بهدف تنمية المهارات في مجال العمل المصرفي والمالي.
- التوصية لمجلس الإدارة بالأشخاص المؤهلين لمنصب الرئيس التنفيذي للمجموعة ونوابه ومساعديه، والرئيس التنفيذي للبنك الكويت، ورئيس الإدارة المالية، وأي مدير عام آخر له تبعية مباشرة للرئيس التنفيذي، يراه مجلس الإدارة مناسباً.
- التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح أو إعادة الترشيح أو الإلغاء لعضوية هيئة الشريعة، والتأكد من شفافية تعيينهم وإعادة تعيينهم، وكذلك تقييم فعاليتهم.
- الموافقة على سياسة المكافآت ورفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها، والإشراف على تطبيقها وإجراء المراجعة الدورية لها، والتوصية بالتحديثات إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- التوصية لمجلس الإدارة بشأن المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة.

- رفع توصيات سنوية إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات مكافآت الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية العليا وجميع موظفي البنك الآخرين، وذلك وفقاً للترتيبات المقررة في سياسة منح المكافآت المالية المعتمدة من مجلس الإدارة.
- مراجعة برنامج الرواتب ورفع توصية إلى مجلس الإدارة في حال وجود تعديلات.

ب. لجنة المخاطر:

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته في الإشراف بصفة عامة على أوضاع المخاطر الحالية والمستقبلية واستراتيجيات المخاطر، وخصوصاً نزعة البنك تجاه مخاطر الأنشطة التمويلية والمصرفية والعقارية والاستثمارية وغيرها من المخاطر التي من الممكن أن تواجه أعمال البنك.

وتشمل أهم مهام اللجنة ما يلي:

- تقديم المشورة للمجلس حول استراتيجية ونزعة المخاطر الحالية والمستقبلية للبنك، وكذلك الإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذية العليا لهذه الاستراتيجية.
- التأكد من الإعداد السليم لإطار إدارة المخاطر على مستوى بيت التمويل الكويتي بما في ذلك استراتيجيات المخاطر، ونزعة المخاطر، والسياسات والإجراءات والأدوات والمنهجيات.
- مراجعة هيكل إدارة المخاطر ومهامها ومسؤولياتها وسبل تطويرها.
- مراجعة ومناقشة تعيين رئيس إدارة المخاطر أو عزله ورفع التوصية الملائمة لمجلس الإدارة للموافقة، مع مراعاة أنه لا يجوز عزل أو إبعاد رئيس إدارة المخاطر من منصبه لأي سبب من الأسباب دون الحصول على موافقة مجلس الإدارة، وعلى البنك مناقشة هذه الأسباب مع البنك المركزي قبل عزله.
- مراجعة مدى كفاية ممارسات إدارة المخاطر بشكل ربع سنوي على الأقل، إلى جانب متابعة التقارير الدورية الصادرة عن إدارة المخاطر.

ج. لجنة التدقيق والالتزام:

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته الإشرافية على العمليات المحاسبية وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وضوابط التدقيق الداخلي، وإجراءات الالتزام، ومهام إدارة التقارير المالية، والإشراف على أعمال المدققين الداخليين ومراقبي الحسابات الخارجيين للبنك للتأكد من الالتزام بكافة المتطلبات الرقابية وبما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

وتشمل أهم مهام اللجنة ما يلي:

أولاً: التدقيق:

- مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، وكذلك التأكد من كفاية الموارد البشرية المخصصة للوظائف الرقابية.
- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من كفاية المخصصات اللازمة.
- تقييم فعالية وكفاية وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي ومدى إسهامها في التأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (وتحديداً الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية).
- الاجتماع مع مراقب الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي مرة واحدة على الأقل في السنة، وبدون حضور الإدارة التنفيذية العليا.
- تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين أو إنهاء عمل وتحديد أتعاب مراقب الحسابات الخارجي وأية شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة إلى تقييم موضوعية مراقب الحسابات الخارجي.
- تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين أو إنهاء عمل وتحديد أتعاب المدقق الشرعي الخارجي وأية شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة إلى تقييم أدائه.
- تقوم سنوياً بتقييم أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته، وكذلك تقييم أداء رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتحديد مكافآته بالتنسيق مع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

ثانياً: الالتزام:

- التأكد من التزام البنك بالقوانين والنظم والتشريعات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.
- الاجتماع مع رئيس إدارة الالتزام والحوكمة ورئيس إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مرة واحدة على الأقل في السنة، وبدون حضور الإدارة التنفيذية العليا.
- مراجعة تقارير تفتيش البنك المركزي وردود الإدارة التنفيذية عليها والتي يتم تقديمها من خلال رئيس إدارة الالتزام والحوكمة.
- تقوم سنوياً بتقييم أداء رئيس إدارة الالتزام والحوكمة ورئيس إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد مكافآتهما.

د. اللجنة التنفيذية:

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة على أداء المسؤوليات المناطة به خصوصاً فيما يتعلق بالنشاط المصرفي والاستثماري لبيت التمويل الكويتي وذلك وفقاً للصلاحيات التي يفوضها مجلس الإدارة لهذه اللجنة. كما يجوز للمجلس أن يعهد بأية مهام أخرى لهذه اللجنة.

وتشمل أهم مهام اللجنة ما يلي:

- الإشراف على آلية تنفيذ استراتيجية وخطة عمل البنك، ومراقبة كفاءة الأداء عن طريق مراجعة تقارير الأداء المالية والإدارية ورفع التوصيات اللازمة للمجلس في هذا الشأن.
- مراجعة واعتماد معاملات التمويل وعروض الاستثمار التي تعرضها الإدارة التنفيذية العليا وفق مصفوفة الصلاحيات المحددة من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة استراتيجية الإدارة فيما يخص مقترحات المخصصات، وخطة الإدارة لاسترداد المديونيات المتعثرة.
- المراجعة الدورية لمدى تنوع ومتانة محفظة التمويلات والتسهيلات.

ج- لجنة الحوكمة والاستدامة:

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته في الإشراف على تنفيذ الحوكمة والعمل على تطوير مجموعة إرشادات وسياسات الحوكمة ومراقبة الالتزام بتطبيقها من قبل مجلس الإدارة ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا وجميع العاملين في البنك. كما تساعد مجلس الإدارة في متابعة أعمال الاستدامة في البنك من خلال متابعة استراتيجية الاستدامة والموافقة على التقارير الدورية الصادرة عن البنك بخصوص هذا الموضوع.

وتشمل أهم مهام اللجنة ما يلي:

- التطوير المستمر لمنظومة الحوكمة وإعداد إطار محدث شامل يتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة ونشره على الموقع الإلكتروني للبنك.
- مراجعة الجزء الذي يتعلق بتقرير الحوكمة ضمن التقرير السنوي للبنك حول مدى التزامه ببنود منظومة الحوكمة.
- إجراء مراجعة سنوية لممارسات الحوكمة ورفع تقرير نتائج المراجعة إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة سياسة الحوكمة على مستوى المجموعة للشركات التابعة، بما يشمل الالتزام بالوفاء بكافة الاشتراطات المطبقة للحوكمة، ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد في حال وجود تعديلات.
- الموافقة على تقرير الاستدامة السنوي للبنك ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد.
- متابعة تنفيذ استراتيجية الاستدامة.

ح- لجنة الاستثمار:

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة في وضع مبادئ عامة للاستثمار والإشراف على الأنشطة الاستثمارية لبيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة وفقاً للصلاحيات التي يفوضها مجلس الإدارة لهذه اللجنة، والتحقق من مدى تحقيق الأهداف الاستثمارية.

وتشمل أهم مهام اللجنة ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة على تنفيذ مسؤولياته الرقابية على الأصول الاستثمارية لبيت التمويل الكويتي بما في ذلك الصناديق والمحافظ الاستثمارية، ورفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة التقارير المرتبطة بوضع الاستثمارات الحالية وظروف الأسواق المالية المحلية والدولية.
- دراسة الاستثمارات الجديدة المقترحة والوقوف على مدى ملاءمة هذه الاستثمارات مع توجهات مجلس الإدارة، ومن ثم رفع توصية لمجلس الإدارة بذلك.
- رفع توصية للمجلس في حال رأت ضرورة زيادة / خفض رأس مال الشركات التي يساهم بها البنك.
- ممارسة أي مسؤوليات وواجبات أخرى تكلف بها من مجلس الإدارة.

6. التدريب والتطوير المستمر:

يقوم بيت التمويل الكويتي، وبصورة منتظمة، بعمل دورات تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة بهدف تنمية مهاراتهم وخبراتهم وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر وأهم المواضيع التي تتعلق بالعمل المصرفي والمالي والتمويل الإسلامي، وكذلك يقوم الأعضاء بالمشاركة في المؤتمرات والندوات ذات العلاقة.

7. تقييم الأداء:

يقوم مجلس الإدارة على الأقل مرة واحدة في السنة بمراجعة واعتماد التوصيات الصادرة عن لجنة الترشيحات والمكافآت بخصوص تقييم أداء أعضائه واللجان المنبثقة عنه، وتقييم أداء الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وذلك عن طريق لجنة الترشيحات والمكافآت على أن يتم اعتماد تلك التقييمات من قبل مجلس الإدارة.

المحور الثالث: القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة

1. القواعد والقيم السلوكية:

أصدر بيت التمويل الكويتي ميثاق لقواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل يوضح الممارسات السليمة التي يجب أن يتبعها العاملون فيه، يتضمن الوسائل التي تؤكد على اتباع تلك الممارسات مع مراجعتها بانتظام بهدف تحسينها. كما يقوم مجلس الإدارة بأخذ زمام الأمور في تحديد المعايير المهنية والقيم المؤسسية التي تعزز النزاهة في البنك، بما يضمن منع استغلال المعلومات الداخلية لتحقيق مصالح شخصية.

ويتم تعميم ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس إدارته والحصول على توقيعهم بما يفيد العلم بما جاء به، ويتم نشر ذلك الميثاق على الموقع الإلكتروني للبنك.

2. تعارض المصالح:

أصدر بيت التمويل الكويتي سياسات مكتوبة بشأن تعارض المصالح تغطي كل ما يتعلق بتعارض المصالح واحتمالاته، وتنظم هذه السياسات حالات تعارض المصالح إن وجدت بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة و/أو الإدارة التنفيذية العليا و/أو جميع العاملين. تتضمن السياسات أمثلة للحالات التي قد ينشأ عنها تعارض في المصالح والآليات المتبعة للإفصاح عنها للجهات المعنية في البنك.

3. الأطراف ذات العلاقة:

أصدر بيت التمويل الكويتي سياسات مكتوبة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة، تتضمن القواعد والإجراءات التي تنظم العمليات مع تلك الأطراف سواء كانوا أعضاء مجلس إدارة أو الأطراف المرتبطة بهم، و/أو أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وجميع العاملين في البنك. ويحتفظ البنك بسجلات لمعاملات الأطراف ذات العلاقة. تحديد الأطراف ذات العلاقة الخاصة بالبنك وفقاً للتعريف الوارد بمعايير المحاسبة الدولية، ويتم الإفصاح عن المعاملات التي تتم معهم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وطبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المطبقة في هذا الشأن، وأي متطلبات من الجهات الرقابية والتنظيمية المحلية. علاوة على ذلك، يتم تعميم سياسة الأطراف ذات العلاقة على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس إدارته والحصول على توقيعهم بما يفيد العلم بما جاء بها.

4. السرية المصرفية:

تعتبر السرية المصرفية من أهم المبادئ التي يقوم عليها العمل المصرفي حيث تشكل أحد الركائز المهمة في تعزيز الثقة مع العملاء سواء كانوا مودعين أو مقترضين أو مستثمرين أو غيرهم من أصحاب المصالح. ولدى بيت التمويل الكويتي سياسات وإجراءات للمحافظة على سرية العمل المصرفي تتضمن ما يلي:

- التزام أعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين في البنك بالمحافظة على سرية البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك وعملائه، والبيانات والمعلومات الخاصة بعملاء البنوك الأخرى التي قد تكون وصلت إليهم بحكم عملهم.

- عدم الإفصاح عن أي من البيانات أو المعلومات التي تخص البنك وعملائه إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك، وفي ضوء ما تسمح به القوانين والتعليمات والسياسات الداخلية للبنك في حال وجود متطلبات قانونية لذلك.

- المحافظة على أمن البيانات الخاصة بالبنك وعملائه ووضع الضوابط الرقابية لمنع الوصول إليها إلا من قبل المفوضين بذلك. ويعتبر مجلس الإدارة في البنك مسؤولاً عن وضع النظم الرقابية لحصر الوصول إلى تلك البيانات والمعلومات على الأشخاص المخولين، والتحقق من أن النظم الرقابية تمنع تسرب أي معلومات مصرفية تنتهك السرية المصرفية.
- زيادة الوعي المصرفي والأمني لدى موظفي البنك مما يعزز السرية المصرفية والمحافظة عليها.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي في البنك بمراقبة تنفيذ سياسات سرية العمل المصرفي.
- يلتزم مزودو الخدمات لدى البنك بما جاء في السياسات من ضرورة المحافظة على سرية البيانات والمعلومات المصرفية.

5. هياكل المجموعة ومجلس إدارة البنك الأم:

يعتمد مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي سياسة حوكمة للمجموعة بما توفي بكافة الاشتراطات المطبقة للحوكمة، وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حوكمة مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكياناتها مع مراجعة هذه السياسات بصفة دورية لتلائم حالات النمو وزيادة التعقيد والتوسع الجغرافي، وإيجاد الوسائل المناسبة لمتابعة التزام كل شركة تابعة بجميع متطلبات سياسة الحوكمة للمجموعة. ويتم إعداد سياسة الحوكمة للمجموعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية وكذلك وفق ما ورد في الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال (حوكمة الشركات) للشركات التابعة الخاضعة لرقابة الهيئة. أما ما يخص الشركات التي تعمل خارج دولة الكويت فإنه يتم تطبيق السياسة المذكورة وذلك فيما لا يخالف تعليمات الجهات الرقابية لديها.

المحور الرابع : الإدارة التنفيذية العليا

تتكون الإدارة التنفيذية العليا من مجموعة الأشخاص المعيّنين من قبل مجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياتهم في إدارة عمليات البنك، وهم رئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعدوه. ويتعين على الإدارة التنفيذية العليا، وبإشراف من مجلس الإدارة، التأكد من أن أنشطة البنك تتسق مع استراتيجية العمل ونزعة المخاطر والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، حيث يعتمد مجلس الإدارة على كفاءة الإدارة التنفيذية العليا في تنفيذ قراراته دون أي تدخل من قبل مجلس الإدارة. وعلى الإدارة التنفيذية العليا أن تساهم في إرساء مبادئ الحوكمة من خلال السلوك الشخصي وعن طريق توفير الرقابة الكافية على الأنشطة التي تقوم بإدارتها.

بالتالي فإن الإدارة التنفيذية العليا هي المسؤولة عن الإشراف والرقابة على أعمال البنك خصوصاً فيما يتعلق بالتأكد من الالتزام والرقابة على المخاطر، ووضع النظم الملائمة لإدارة المخاطر المالية وغير المالية بما يتفق

مع سياسات وتعليمات مجلس الإدارة واستقلال الوظائف والفصل بين الواجبات. وتزود الإدارة التنفيذية العليا مجلس الإدارة بالتقارير المالية والإدارية بشفافية ودقة وموضوعية بشكل دوري في ضوء التعليمات الرقابية ذات الصلة. وجدير بالذكر أنه في حال مشاركة أي عضو مجلس إدارة في تنفيذ قرارات صادرة عن مجلس الإدارة ، فإن هذه المشاركة يجب أن تتم بناءً على تفويض صادر عن مجلس الإدارة، مع اطلاع مجلس الإدارة على ما تم اتخاذه بهذا الشأن.

إن الإدارة التنفيذية العليا مسؤولة عن تنفيذ القرارات الشرعية التي تصدرها الهيئة الشرعية، وغرس ثقافة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية داخل البنك والتي تدل على التزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عملياته ومعاملاته.

كما يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية والمعايير الأخرى المعتمدة ذات العلاقة بما في ذلك التعليمات الصادرة عن البنك المركزي في هذا الشأن.

الرئيس التنفيذي للمجموعة:

هو المسؤول أمام مجلس الإدارة عن مهام إدارة البنك، ويمارس مهامه وفق الاستراتيجيات والخطط والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

وتتضمن مسؤوليات الرئيس التنفيذي ما يلي:

- تطبيق الخطط الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة.
- التأكد من وجود خطط عمل وسياسات وإجراءات لجميع القطاعات في "بيتك".
- التأكد من أن جميع الإجراءات تتوافق مع سياسات البنك ومع القوانين والتعليمات المنظمة ذات العلاقة.
- التأكد من أن كافة معاملات بيتك تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

المحور الخامس: ضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

1. أنظمة الرقابة الداخلية:

- أنشأ بيت التمويل الكويتي أنظمة للرقابة الداخلية وأنظمة لإدارة المخاطر. ولقد قام مجلس الإدارة باعتماد هيكل تنظيمي متلائم مع استراتيجية عمل البنك ونشاطاته، كما اعتمد الأوصاف الوظيفية للوظائف وكذلك المسؤوليات والسياسات والإجراءات لجميع القطاعات والعمليات المصرفية.
- يقوم التدقيق الداخلي بفحص ومراقبة تنفيذ ما ورد في الفقرة السابقة. وتحدد السياسات والإجراءات واجبات ومسؤوليات كل قطاع والصلاحيات وخطوط الاتصال للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية بطريقة تتحقق بها الرقابة الثنائية ومبدأ الفصل بين المسؤوليات لتجنب تعارض المهام.
- يجري البنك مراجعة سنوية لأنظمة الرقابة الداخلية (ICR) من خلال مدققين مستقلين معتمدين غير مراقبي حسابات البنك الخارجيين لقياس كفاءة نظم الرقابة الداخلية.

2. إدارة المخاطر:

- قام مجلس الإدارة بوضع سياسات شاملة للرقابة وإدارة المخاطر. وتحدد هذه السياسات أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة ولجنة المخاطر ورئيس إدارة المخاطر ورئيس إدارة التدقيق الداخلي.
- يعتبر رئيس إدارة المخاطر مسؤولاً عن مهام إدارة المخاطر في البنك ولديه التفويض بالاتصال المباشر مع رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يعتبر رئيس إدارة المخاطر مستقلاً وغير مناط به أي مسؤوليات تنفيذية.
- تعتبر إدارة المخاطر مسؤولة عن تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والحد منها، وإعداد التقارير حول انكشاف البنك على جميع أنواع المخاطر. وتعتبر إدارة المخاطر مستقلة عن وحدات الأعمال الأخرى مع السماح لهذه الإدارة بالوصول إلى الأنشطة المحلية والخارجية لفهم طبيعتها أو طلب بيانات معينة لإمكانية تقييم مخاطر انكشافها بشكل سليم.
- تقوم إدارة المخاطر برفع تقارير مباشرة إلى كل من رئيس لجنة المخاطر والرئيس التنفيذي، بحيث تتضمن هذه التقارير معلومات حول منظومة المخاطر (Risk Profile) لجميع أنشطة البنك مقارنة مع وثيقة نزعة المخاطر (Risk Appetite) ومقترحات معالجة أي انحرافات سلبية.
- تقوم إدارة المخاطر بتحديد الاحتياجات الرأسمالية على أساس مستمر، ومراقبة وتقييم القرارات المتعلقة بقبول أنواع معينة من المخاطر. ويتضمن إطار حوكمة المخاطر (Risk Governance Framework) مسؤوليات تنظيمية معرفة بشكل جيد وواضح بالنسبة لإدارة المخاطر والتي يشار إليها عادة بخطوط الدفاع الثلاثة، وهي:

❖ خط الدفاع الأول:

يتمثل في وحدة الأعمال والتي تتطوي وظائفها ونشاطها على احتمالية توليد مخاطر للبنك.

❖ خط الدفاع الثاني:

يشمل إدارتي المخاطر والالتزام بحيث تكون إدارة المخاطر مستقلة وتعزز وتكمل وظيفة خط الدفاع الأول من خلال مراقبة ورفع التقارير للإدارة، والإشراف على أوجه مخاطر البنك وتقييمها بشكل مستقل عن خط الدفاع الأول. ويتضمن خط الدفاع الثاني أيضاً إدارة الالتزام والتي تشمل مراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية وقواعد الحوكمة. وهذه الوظائف مستقلة عن خط الدفاع الأول.

❖ خط الدفاع الثالث:

يتمثل في إدارة التدقيق الداخلي وهي إدارة مستقلة عن خطي الدفاع الأول والثاني.

3. مخاطر نظم أمن المعلومات والأمن السيبراني:

- يقوم مجلس الإدارة بشكل مستمر باعتماد الاستراتيجيات والسياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني.
- تقوم الإدارة التنفيذية العليا بإعداد تقارير دورية ترفع للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشأن مخاطر أمن المعلومات والأحداث السيبرانية، كما تقوم بمواكبة أحدث التطورات المتعلقة بمواجهة هذه المخاطر.
- يقوم مجلس الإدارة بمناقشة نزعة المخاطر الخاصة بأمن المعلومات والأمن السيبراني لدى بيت التمويل الكويتي بشكل منتظم ومراجعة مستوياتها واتجاهاتها بشكل مستمر.
- أنشأ بيت التمويل الكويتي إدارة لأمن المعلومات مستقلة عن عمليات تكنولوجيا المعلومات يرأسها متخصص في أمن المعلومات، ولديه المهارات والمعرفة والكفاءة اللازمة، يكون مسؤولاً عن وضع السياسات والمعايير الخاصة بتنفيذ وتشغيل ومراقبة ضوابط الأمن السيبراني بما يتماشى مع استراتيجية البنك ونزعة المخاطر. ويقوم برفع تقاريره حول قدرة البنك على إدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني ومتابعة تنفيذ الأهداف الخاصة بها إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تقوم إدارة أمن المعلومات بتوفير الوعي اللازم بمخاطر الأمن السيبراني، والتدريبات الفعالة لجميع الموظفين وموردي الطرف الثالث (Third Party Vendors) بشكل دوري.
- يقوم البنك سنوياً بالاستعانة بجهة خارجية متخصصة ومستقلة للقيام بتقييم واختبار قدرة البنك على مواجهة وإدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني في ضوء أحدث الممارسات العالمية، وأيضاً كلما تطلب الأمر.

4. إدارة الالتزام:

- تعتبر إدارة الالتزام من العناصر الأساسية في إطار إدارة المخاطر للبنوك نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام التي تشمل مخاطر الجزاءات القانونية أو الرقابية أو المخاطر المالية أو مخاطر السمعة وغيرها من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك في حال عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية وقواعد السلوك المهني والممارسات المصرفية السليمة.
- لدى البنك إدارة مستقلة للالتزام تقوم بالتأكد من التزام البنك بجميع التشريعات والتعليمات ذات العلاقة والسياسات ذات الصلة بأنشطته، وتقوم برفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والالتزام.
 - تقوم إدارة الالتزام بتحديد وتقييم الموضوعات المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام التي تواجه البنك، وإعداد الخطط بشأن الحد من هذه المخاطر وتزويد لجنة التدقيق والالتزام بتقارير حول هذا الموضوع.

5. إدارة التدقيق الداخلي:

- يمارس التدقيق الداخلي مهامه باستقلالية تحت إشراف رئيس إداره التدقيق الداخلي لدى البنك. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بتزويد كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والالتزام والإدارة التنفيذية العليا بتأكيد معقول بأن منظومة العمل والضوابط الإجرائية الرئيسية فعالة وملائمة ويتم الالتزام بها. وللتدقيق الداخلي الحق في الوصول إلى أي معلومات أو أي موظف في البنك، وكذلك لديه الصلاحيات الكاملة لأداء المهام المسندة إليه.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتحقق من كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها مع التحقق من أن هذه الأنظمة تتسم بالشمولية ويتم مراقبتها ومراجعتها في الوقت المناسب.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بفحص دوري لإطار الحوكمة على مستوى مجموعة بيت التمويل الكويتي.
- لا يتم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مسؤولية تنفيذية.
- لا يتم إسناد خارجي لأي من المهام الأساسية للتدقيق الداخلي. ويتعين أخذ موافقة البنك المركزي في الحالات التي يرى فيها بيت التمويل الكويتي إسناد بعض هذه المهام لجهات خارجية على أن يكون ذلك لأغراض محددة ولفترة زمنية محدودة.

6. التدقيق الخارجي:

- يتم تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين من قبل الجمعية العامة لبيت التمويل الكويتي بناءً على توصية مجلس الإدارة.
- تقوم لجنة التدقيق والالتزام بوضع المعايير المناسبة للتحقق من أن عملية التدقيق الخارجي تتم بالأسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج (Dual Audit).
- يقوم مراقبو الحسابات الخارجيون بتزويد لجنة التدقيق والالتزام بنسخة من تقارير التدقيق، وعليهم أن يجتمعوا مع اللجنة لمناقشة هذه التقارير والملاحظات حولها إن وجدت.
- يلتزم البنك بسياسات تدوير (Rotation) مكاتب التدقيق الخارجية، وتتوافق هذه السياسات مع القرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية في دولة الكويت.
- يلتزم مكتب التدقيق الخارجي بما تفرضه عليه تعليمات الجهات الرقابية وهي البنك المركزي وهيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة. ولا يجوز قيام مراقب الحسابات الخارجي بتقديم خدمات تدقيق داخلي للبنك، أو خدمات تقويم الأصول، أو أي خدمات استشارية خارج نطاق التدقيق.

المحور السادس: نظم وسياسات منح المكافآت

يشرف مجلس الإدارة على إعداد ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت للبنك للتأكد من أنه يعمل بالشكل المطلوب، وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت برفع التوصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بجميع المسائل ذات الصلة بالمكافآت. وتشمل سياسة المكافآت جميع الجوانب والمكونات من المكافآت المالية، حيث يتم تصميم هذه السياسة لجذب المهنيين المؤهلين وأصحاب الخبرة، بالإضافة إلى المحافظة على الكفاءات في البنك.

ويحتوي نظام المكافآت في بيت التمويل الكويتي على المكونات الرئيسية التالية:

1. مكافآت ثابتة:

• الرواتب والأجور والبدلات.

2. مكافآت متغيرة:

• الحوافز قصيرة الأجل.

• الحوافز طويلة الأجل.

المبادئ التوجيهية في إدارة المكافآت:

- يتم دراسة مؤشرات الأجور والمكافآت في السوق بشكل دوري للتأكد من أن سياسة منح المكافآت في وضع تنافسي مع ما يقدمه السوق.
- تستخدم المكافآت لتشجيع وتحفيز الأداء الفعال بصورة مستمرة.
- ينبغي ربط المكافآت بالأهداف الاستراتيجية كما حددها مجلس الإدارة.
- لدى بيت التمويل الكويتي آلية لتقييم وقياس أداء الموظفين لجميع المستويات بموضوعية، وترتبط المكافآت المتغيرة مع الأداء المالي للبنك، وتطبق سياسة الاسترداد (Claw Back) في حال ضعف أو سلبية الأداء المالي للبنك، ويتم الإفصاح في التقرير السنوي عن أهم جوانب نظم وسياسات منح المكافآت.

المحور السابع : الإفصاح والشفافية

يُدرِك بيت التمويل الكويتي أن نظام الإفصاح هو أداة فعالة لحماية المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح والمشاركين في السوق وذلك لتعزيز ثقتهم فيه، كما يقوم البنك بتزويدهم بمعلومات دقيقة وشاملة ومفصلة في الوقت المناسب حسب تعليمات الجهات الرقابية، وذلك لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم بصورة مناسبة وفعالة. ويعتمد مجلس الإدارة سياسة الإفصاح عن المعلومات بما في ذلك السياسات والإجراءات الواجب اتباعها من قبل البنك للإعلان عن معلومات جوهرية في بورصة الكويت، والتأكد من وجود الضوابط المناسبة للإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن المعلومات الأساسية المتعلقة بالبنك بما يتماشى مع اللوائح المحلية والمعايير الدولية للتقارير المالية، ومتطلبات لجنة بازل، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي، بالإضافة إلى ما هو وارد في الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال.

ويلتزم بيت التمويل الكويتي بما يلي:

- الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على أنشطة بيتك في الوقت المناسب في بورصة الكويت وغيرها من البورصات المدرج فيها سهم بيت التمويل الكويتي، وذلك وفقاً لتعليمات كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى.
- نشر المعلومات والبيانات الواردة في التقارير المالية السنوية وربع سنوية على الموقع الإلكتروني لبيت التمويل الكويتي باللغتين العربية والإنجليزية.
- الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب، وطبقاً لتعليمات هيئة أسواق المال، عن أي تغيير قد يطرأ على كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا ومراقبي الحسابات والشركات التابعة والزميلة وغيرها من المتطلبات حسب تعليمات الجهات الرقابية.
- الاحتفاظ بسجل إفصاح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا يتضمن البيانات التي تطلبها الجهات الرقابية مع تحديثها بصفة دورية.
- الإفصاح في تقريره السنوي عن مؤهلات وخبرات الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، ومعلومات عن كل عضو مجلس إدارة من حيث تاريخ تعيينه في مجلس الإدارة ومؤهلاته وخبراته وعضويته في لجان مجلس الإدارة، وبيان أسماء الأعضاء المستقلين في تلك اللجان، ومدى التزام كل عضو بحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة عنه.

المحور الثامن: الهيكل التنظيمي لمجموعة بيت التمويل الكويتي

- لدى بيت التمويل الكويتي هيكل تنظيمي واضح وغير معقد يوضح علاقته مع شركاته التابعة يعزز قدرته على التواصل الفعال معها وكذلك يعزز الرقابة على المجموعة ككل.
 - إن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا على اطلاع كامل لهيكل الملكية في بيت التمويل الكويتي والمخاطر المتعلقة به، بالإضافة إلى المعرفة التامة بهيكل مجموعة البنك وأهداف كل وحدة أو كيان، والعلاقات بين الوحدات والشركة الأم.
 - لدى بيت التمويل الكويتي نظم وآليات للحصول على المعلومات وتبادلها بين كيانات المجموعة وذلك لإدارة مخاطر المجموعة ككل والرقابة الفعالة عليها. وتقوم إدارة المخاطر بتقييم جميع المنتجات ومخاطرها لدى كل كيان في المجموعة وعلى أساس كيانات المجموعة ككل وترفع بذلك تقاريرها إلى لجنة المخاطر.
- يقوم بيت التمويل الكويتي عند تأسيس هياكل تنظيمية جديدة بالتأكد مما يلي:
- تجنب بناء الهياكل المعقدة غير الضرورية.
 - وجود إجراءات مركزية للموافقة والرقابة على تأسيس كيانات قانونية جديدة بناءً على معايير محددة تشمل القدرة على الإشراف، والوفاء بالمتطلبات اللازمة لاستمرارية كل كيان.

- تقييم المخاطر المقترنة بالهيكل المعقد بما في ذلك نقص شفافية مخاطر العمليات الناشئة عن تداخل وتعقيد هياكل التمويل.

المحور التاسع: حماية حقوق المساهمين

- يتأكد مجلس الإدارة من وجود سياسات وإجراءات لحماية حقوق المساهمين، بما في ذلك حقوق الأقلية، وذلك وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية. وتشمل أهم هذه الحقوق ما يلي:
- حق استلام العائد على الأسهم، وكذلك المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية والتصويت على قراراتها.
 - حق النظر والمشاركة في القرارات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي، وكذلك القرارات المتعلقة بالمعاملات غير العادية التي قد تؤثر على مستقبل البنك أو أعماله التجارية مثل حالات الاندماج والاستحواذ، أو بيع جزء كبير من أصوله، أو التنازل عن شركات تابعة له.
 - حق الحصول على معلومات دقيقة وشاملة ومفصلة وكافية وحديثة لأغراض تقييم الاستثمارات واتخاذ القرارات السليمة بشأنها.
 - حق أصحاب الأقلية والمساهمين الأجانب في أن يتم التعامل معهم بالمساواة، وأن تتاح لهم الفرص الكافية لمعالجة أي مخالفات أو أخطاء قد تنشأ فيما يتعلق بحقوقهم، هذا فضلاً عما تكفله القوانين واللوائح ذات الصلة للمساهمين من حقوق.

المحور العاشر: حماية حقوق أصحاب المصالح.

- يتأكد مجلس الإدارة من وجود سياسات وإجراءات لحماية حقوق أصحاب المصالح وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية. ويدرك مجلس الإدارة أن نجاح بيت التمويل الكويتي هو نتيجة للجهود المشتركة للعديد من الأطراف بما في ذلك المودعين والمقرضين والموظفين والمستثمرين الذين لديهم علاقات تجارية مع البنك.
- وتؤكد هذه السياسات والإجراءات على أهمية احترام حقوق أصحاب المصالح. وتشمل أهم هذه الحقوق ما يلي:
- حق الحصول على معاملة تضمن لهم العدالة والمساواة.
 - حق الحصول على إفصاحات مباشرة وواضحة للمعلومات ذات الصلة.